OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 06/ 02/ 2023
تاريخ القبول: 22/ 04/ 2023

مجلة الآداب

شَرْحُ الدُّرَّةِ المُضِيَّةِ في القِرَاءَاتِ الثَّلاثِ المَرْضِيَّةِ للإمَامِ ابنِ الجَزَرِي بين النُّوَيْرِي والمِلْحَانِيّ دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ

د. سُلْطَان عَلِيّ صَالِح الفَقِيه*
flwor_sm@hotmail.com

ملخص:

يهدف البحث إلى المقارنة بين الشرحين في تناول المسائل والشرح، وبيان منهج النويري والملحاني في التعامل مع المتن وضبط الأبيات، وعرض آرائهما، وبيان الخلاف فيها، والمصادر التي يعتمد عليها كلا المؤلفين في شرحيهما لهذا المتن، وقد قُسم البحث إلى مبحثين، المبحث الأول: المقارنة في المنهج العام في التعامل مع الأبيات وضبط المتن، ومصادر الشرح، والمبحث الثاني: المقارنة في عرض المسائل في باب الأصول وفرش الحروف وتوجيه القراءات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النويري تميَّز عن الملحاني بافتراض الإشكالات والأوهام التي قد تَرِد على شرحه، والرد عليها، مع اهتمامه بنقل الخلاف في أقوال المفسرين، وتميّز الملحاني عن النويري في توجيه القراءات في باب الأصول والفرش، كما اتفقا في شرحيهما على بيان أوجه العربية، وتوظيف ذلك في مسائل القراءات.

الكلمات المفتاحية: القراءات الثلاث، شرح الدرة، ابن الجزري، النويري، الملحاني.

* أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية -جامعة ذمار - الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: الفَقِيه، سُلْطَان عَلِيّ صَالِح ، شَرْحُ الدُّرَّةِ المُضِيَّةِ في القِرَاءَاتِ الثَّلاثِ المَرْضِيَّةِ للإمَامِ ابنِ الجَزَرِي بين النُّوَيْرِي والمِلْحَانِيّ دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع4، 2023: 626-658.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 06/02/2023
Accepted: 22/04/2023

A Comparative Study of *Ad-Durrat al-Mudiyya* Explanations in Three Accepted Modes of Recitation by Imam Ibn al-Jazari, as Elaborated by An-Nawawi and Al-Melhani

Dr. Sultan Ali Saleh Al-Faqeeh *
flwor_sm@hotmail.com

Abstract:

This study aims to compare the two explanations in terms of addressing the issues and the method of explanation, highlighting the approach of An-Nawawi and Al-Melhani in dealing with the text and verses. The study is divided into two sections. The first section compares the general approach in dealing with the verses, regulating the text, and the sources of explanation. The second section examines the presentation of issues related to the principles, pronunciation of letters, and guidance in recitation. The study findings showed that An-Nawawi distinguished himself from Al-Melhani by addressing potential ambiguities and misconceptions, demonstrating a keen interest in reporting the differences among interpreters' opinions. On the other hand, Al-Muhanni distinguished himself from An-Nawawi in guiding the recitations concerning the principles and pronunciation of letters. However, both scholars agreed on explaining linguistic aspects and utilizing them in the matters of recitation.

Keywords: Three Recitations, Explanation of "Ad-Durrat al-Mudiyyah," Ibn al-Jazari, An-Nawawi, Al-Muhanni

* Assistant Professor of Tafsir and Quranic Sciences, Department of Islamic Studies, Faculty of Education, Thamar University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Al-Faqeeh, Sultan Ali Saleh, A Comparative Study of Ad-Durrat al-Mudiyya Explanations in Three Accepted Modes of Recitation by Imam Ibn al-Jazari, as Elaborated by An-Nawawi and Al-Melhani, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 4, 2023: 626 -658.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/arts.v11i4.1698

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام وعلى رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو الأصل الأول للتشريع الإسلامي، فقد حظي هذا السفر الجليل من قبل الأمة الإسلامية في كل عصر ومصر بالعناية الفائقة، والدراسات النافعة، بما لم يحظ به غيره من العلوم الأخرى، وعلم القراءات الذي هو جزء من الأصل الأول للتشريع، اعتنى به العلماء قديمًا وحديثًا: حفظًا وقراءةً، وسماعًا وروايةً، وإسنادًا، وبحثًا وتحقيقًا، وتعليقًا وشرحًا ونقدًا، وامتاز عن غيره من علوم أخرى، مجتمعة ومتفرقةً بمزايا عديدة، وخصائص فريدة، قلما توجد في غيره، فاحتضنته النفوس وارتبط به القلب، ونال الكثير من الاحترام والتقدير والإعظام، وزاد هذا القبول والتقدير على مر الأيام والسنين، وارتفع مكانة فوق مكانة، فكثرت حوله الشروح والحواشي والمختصرات، والتعليقات، والاستدراكات، والتتبعات.

وقد اتفقت كلمة المثنين على أن الإمام ابن الجزري إمام زمانه وأعلمهم قد انتهى إليه هذا العلم، فقد وضع الإمام ابن الجزري كتابًا فذًّا جمع فيه القراءات الثلاث الزائدة على السبع، وضبط فيه أصول ذلك وفروعه ضبطًا محكمًا ودقيقًا، وعليه فإن الدرة المضية للإمام ابن الجزري من أهم مصادر القراءات الثلاث.

ولقد تصدَّى جمع كبير من جهابذة العلم لشرح هذا السفر العظيم، وبيان غامضه، وتفسير غريبه، وتسهيل ممتنعه، وتوضيح مبهمه، وكان من أحسن هذه الشروح وأجمعها وأوسعها وأشملها وأنفسها شرحًا النويري (ت897هـ) والملحاني (ت938هـ)، ويعتبر شرحاهما من أهم شروح الدرة المضية على الإطلاق، نظرًا لغزارة المادة العلمية فيهما، وإحاطتهما بجميع العلوم والفنون.

كما أن الإمامين النويري والملحاني كانا موضع اهتمام وعناية من شيوخهما وتلامذتهما وعلماء عصرهما، والذين أتوا من بعدهما إلى عصرنا هذا، ودواعي هذا الاهتمام ما شهدت به سيرتهما، وتميّز به علمهما، وخصوصًا شرحيهما، وأثرهما الواضح والفعّال في الأجيال القادمة بعدهما من طلاب وعلماء، ومحدثين وشراح، ومحققين ودارسين وباحثين.

كما اعتنى العلماء وطلبة العلم والدارسون والباحثون في عصرنا بذلك، فمنهم من كتب عن حياة النويري وسيرته، ومنهم من كتب عن جهوده وآثاره العلمية في علم القراءات، ومنهم من كتب

عنه محدثًا، ومنهم من كتب عنه مؤرخًا، ومنهم من كتب عنه أديبًا، ومنهم من حقق بعض كتبه ومؤلفاته، ولم يرَ الباحث من كتب عن حياة الإمام الملحاني وسيرته، ولا عن جوانب فقهه واختياراته، إلا ما كان من تحقيق بعض كتبه ومؤلفاته.

وقد اشتهر شرحاهما للدرة المضية، فهما يعدَّان من الأصول والأسس التي بنى عليها الكثير من العلماء والقراء شروحهم، وبهما ذاع صيتهما، ولما امتاز منهجهما في شرحيهما بالوضوح، وقوة الحجة وسلامة الأسلوب، وحسن الصياغة، والترتيب والتنظيم والتبويب، وحرصهما الشديد على الزيادات والإضافات المعرفية التي لا توجد عند غيرهما، والاهتمام الشديد في بحث الألفاظ والمتون والمعاني وتحليلها والتعليق عليها ونقدها، وتفنيد الشبه والاتهامات والانتقادات الموجهة للقراءات الثلاث والتعقيب عليها، لذلك رأيت أن العناية بهما لازمة ودراستهما واجبة.

فكانت رغبتي في دراسة منهجَيْ عَلَمَيْنِ من أعلام هذه الأمة، والموازنة بين شرحيهما للدرة المضية، لإبراز جانب مهم من جوانب منهجهما العلمي، وهذه الأهمية منبثقة عن اهتمام الإمامين بالقراءات القرآنية، وهنا تكمن أهمية الموضوع، حيث إن شرحين بلغا هذه الدرجة من الصدارة لجديران بأن نقارن ونوازن بينهما.

أهداف البحث:

1. المقارنة بين الشرحين في تناول المسائل والشرح.
2. بيان منهجَيْ النويري والملحاني في التعامل مع المتن وضبط الأبيات، وعرض آرائهما، وبيان الخلاف فيها.
3. إبراز دورهما في إثراء علم القراءات والتدليل على ذلك بالأمثلة والشواهد من خلال الشرح.

خطة البحث:

وأمّا خطة عملي في هذا البحث فهي مكونة من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة فيها أبرز النتائج.

التمهيد: وفيه ترجمة النويري والملحاني.

المبحث الأول: المقارنة في المنهج العام، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: في التعامل مع الأبيات وضبط المتن.

المطلب الثاني: مصادر الشرح.

المبحث الثاني: المقارنة في عرض المسائل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: باب الأصول.

المطلب الثاني: فرش الحروف.

المطلب الثالث: توجيه القراءات.

التمهيد: ويشتمل على: التعريف بالنويري والتعريف بالملحاني.

أولًا: التعريف بالنويري

اسمه ونسبه ومولده ووفاته

1. **اسمه ونسبه:** هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، المحب أبو القاسم بن الفاضل، الشمس النويري، الميموني، القاهري، المالكي، يعرف بأبي القاسم النويري.
2. ونويرة: قرية من صعيد مصر الأدنى[1]، وهى تتبع محافظة بني سويف.
3. **مولده ووفاته**

ولد - كما بخط والده- في رجب سنة إحدى وثمانمائة بالميمون، قرية أقرب من النويرة إلى مصر.

وفاته: بمكة في ضحى يوم الاثنين رابع جمادى الأولى سنة سبع وخمسين، وصُلِّي عليه بعد العصر عند باب الكعبة، ونودى عليه من أعلى قبة زمزم ودفن بالمعلاة بمقبرة بني النويري، وكانت جنازته حافلة.

شيوخه

قدم القاهرة فحفظ القرآن، ومختصر ابن الحاجب، وألفية ابن مالك والشاطبيتين، وعرضها على حفيد ابن مرزوق التلمساني، ومحمد بن محمد بن محمد بن يفتح الله، والولي العراقي، والعز بن جماعة، وأجازوه.

وتلا بالعشر على غير واحد، أجلهم ابن الجزري، لقيه بمكة في رجب سنة ثمان وعشرين حين مجاورتهما، وأجاز له هو والزين بن عياش وغيرهما، ومن شيوخه فيها أيضًا الزراتيتى ولازم البساطي في

الفقه وغيره من العلوم العقلية، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وأخذ العربية والفقه أيضًا عن الشهاب الصنهاجي، والفقه فقط عن الجمال الأقفهسي، وحضر عند الزين عبادة مجلسًا واحدًا، والعربية وغيرها عن الشمس الشطنوفي، وأخذ عن الهروي في قدمته الثانية.

وقرأ على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني شرحه للنخبة وأذن له في إفادتها، وكذا أخذ عنه في شرح الألفية، وقرأ عليه الموطأ وغيره، وعلى الزين الزركشي صحيح مسلم، وعلى البدر حسين البوصيري في الدارقطني، ولم يكثر من ذلك، وناب في القضاء عن شيخه البساطي ثم ترك.

مؤلفاته و آثاره:

لم يزل يدأب في التحصيل حتى برع في الفقه، والأصلين، والنحو، والصرف، والعروض، مع زيادات وشَرَحَها في نحو عشرين كراسًا، وله أيضًا مقدمة في النحو لطيفة الحجم، ومنظومة سماها: الغياث في القراءات الثلاث الزائدة على السبعة، وهى لأبي جعفر ويعقوب وخلف وشرحها، ونظم النزهة لابن الهائم في أرجوزة نحو مائتي بيت وشرحها في كراريس، وعمل قصيدة دون ثلاثين بيتًا في علم الفلك وشرحها، وله شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشيخه ابن الجزري في مجلدين، والقول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، وكراسة تكلم فيها عن قوله تعالى:(إِنَّما يَعْمُرُ مَساجِدَ اللَّهِ) [التوبة: 18]، وأخرى فيها أجوبة عن إشكالات معقولية ونحوها، وأخرى من نظمه فيها أشياء فقهية وغيرها.

صفاته ومكانته العلمية:

حج مرارا وجاور في بعضها، وأقام بغزة والقدس ودمشق وغيرها من البلاد، وانتفع به في غالب هذه النواحي، مع أنه لو استقر بموطن واحد كان أبلغ في الانتفاع به وكذا انتفعوا به في الفتاوى.

وكان إمامًا عالمًا علامة متفننًا فصيحًا مفوهًا بحاثًا ذكيًا، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، صحيح العقيدة شهمًا مترفعًا على بني الدنيا ونحوهم، مغلظًا لهم في القول، متواضعًا مع الطلبة والفقراء، وربما يفرط في ذلك وفى الانبساط معهم كبيرهم وصغيرهم، عالي الهمة باذلًا جاهه مع من يقصده في مهمة، ذا كرم بالمال والإطعام، يتكسب بالتجارة بنفسه وبغيره مستغنيًا بذلك عن وظائف الفقهاء؛ ولذا قيل: إنه عرض عليه قضاء المقدس فامتنع، بل قيل:إنه طُلب لقضاء مصر فأبى، ولكن قيل أيضًا إنه ولي قضاء الشام فلم يتم.

وابتنى مدرسة ووقف عليها ما كان في حوزته من أملاك وجعل فائضها لأولاده. وكان شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني كثير الإجلال والتبجيل له معتمدًا عليه في مذهبه. قال السخاوى: سمعت العز قاضى الحنابلة يقول: إنه لم يخلف بعده في مجموعه مثله، وقد اجتمعت به مرارًا بالقاهرة ومكة وسمعت من فوائده[2].

ثانيًا: التعريف بالملحاني

اسمه ونسبه ومولده ووفاته:

1. **اسمه ونسبه:** هو جمال الدين محمد بن أحمد بن حسن بن علي بن عبد الرحمن المِلْحَاني الزَّبِيْدِي الأَشْعَرِيّ اليَمَنِيّ، ويلقّب بـ (جمال الدين)،كنيته: أبو عبد الله، نسَبُه: يُعرف بـ(مُفَضَّل الملحاني)، أو (محمد أحمد الملحاني)، أو(جمال الدين الملحاني)[3]، و(مُفَضَّل) نسبة إلى عائلته الشهيرة بهذه الاسم، وهي عائلة فيها العلماء والفقهاء وغيرهم، شهرته: يشتهر بـ «مُفضَّل» فعندما يذكر اسمه يُكتب الشهير بـ«مُفضَّل»[4].
2. **مولده ونشأته ووفاته:** ولد في حدود السبعين وثمانمائة تقريباً، ونشأ في مدينة زبيد وترعرع بها، وأخذ من علمائها ومقرئيها ونحاتها، واشتهر بعلم الإقراء والنحو، فأطلق عليه جماعة(المقرئ النحوي)، وشارك في سائر العلوم، حتى أصبح مقرئ اليمن في عصره على الإطلاق[5].

أما وفاته: فقد قال تلميذه ابن النقيب: "توفي في يوم الثلاثاء رابع عشر، شهر شعبان، سنة (938هـ)"[6].

شيوخه وتلاميذه:

1. **شيوخه:** من المعلوم أن إمامًا كالمقرئ الملحاني قد تتلمذ على عدد كبير من العلماء، خاصة أنه من زبيد مدينة العلم والعلماء، وقد كانت حياته في بلوغ زبيد الذروة في العلم والتعلم وفي أوجّ ازدهارها، وكان من شيوخه الذين كان لهم أثر كبير في تكوينه العلمي والثقافي العلامة محمد بن أبي بكر بن بدير.

ولا شك أن للشارح شيوخًا آخرين غير ابن بدير لاسيما أن أسرته أسرة علم وبيئته بيئة علم، وهي مدينة العلم والعلماء زبيد، وكفى بها ذِكْرًا.

يُضاف إلى ذلك أنه وُجد في بعض المخطوطات[7] أن المصنف تتلمذ على أكابر الفضلاء وأساطين العلماء؛ ولكن ندرة المعلومات عنه، وقله المصادر التي ترجمت له، كل ذلك من أسباب عدم ذكر عدد كاف من مشايخه.

2. **تلاميذه:** حظي الإمام الملحاني بشهرة واسعة في عصره، مما جعله محطّ الأنظار لمن يطلب العلم وخاصة علم القراءات، فقصده الناس من الشرق والغرب، وتصدر الملحاني للإقراء مدة طويلة في زبيد؛ فرحلت الطلبة إليه من الآفاق[8]؛ لذلك كَثُر تلاميذه، إضافة إلى ما كان يتمتع به من سمعة حسنة، وذِكْر طيب لدى العامة والخاصة، وتلقّى على يده عدد كبير من طلاب العلم، ومن أشهر تلامذته:

عفيف الدين عبد اللطيف - ابن المؤلف - محمد بن أحمد بن حسن الملحاني، وعبد الرحمن بن زياد المقصري، وصالح الخزرجي النمازي، وعبد الملك النقيب.

مؤلفاته و آثاره:

لقد شارك المقرئ الملحاني بمؤلفات نافعة وخاصة في علم القراءات، منها ما هو موجود في مكتبات المخطوطات ومنها ما هو مفقود.

1. **المؤلفات الموجودة:** العقد الفريد والدر النضيد في رواية قالون بالتجويد، المناهل الروية شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية[9].
2. **المؤلفات المفقودة:** المطالب السنية في شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، والكنز الجامع في التجويد، والقانون في تحقيق رواية الدوري وقالون[10].

مكانته العلمية:

يعد المقرئ جمال الدين الملحاني من العلماء البارزين في زمنه، وتظهر هذه المكانة الرفيعة من خلال مؤلفاته وشروحه وخاصة علم القراءات الذي تفنّن فيه، كالمناهل الرويّة على الدرة، الذي نهج فيه منهج التحرير والضبط والتدقيق، وتميز بوضوح الأسلوب ويسر العبارة.

وتظهر مكانته أيضًا من خلال كتابه العقد الفريد الذي نقّح فيه كثير من المسائل التجويدية والقرائية.

وغير ذلك من المؤلفات المفيدة التي تدل على تعمقه في علم القراءات والنحو والفقه وغير ذلك من العلوم فاستحق لقب مقرئ اليمن أو شيخ قراء اليمن في زمانه.

المبحث الأول:

المقارنة في المنهج العام، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول:

في التعامل مَع الأبيات وضبط المتن:

الاختلاف الواقع في ضبط كلمات المتن، وحروفه مما وقع بين الشارحين على ضربين:

أحدهما: الخلاف الواقع في شكل الحروف أو تغير الكلمات مما يغير معنى الكلمة أو البيت.

والآخر: ما يكون الخلاف فيه مما يغير اللفظ وحسب، وقد يصل إلى أن يكون التغيير في وزن البيت وبنيته.

وقد ذكر محقق الدرة المضية في تحقيقه للمتن أن الخلاف في هذا المتن وارد وكثير جدًا، حتى قال: "كدت أجزم أنه لا يوجد بيت فيها عدا المقدمة خلا من خلاف بين النسخ، ولو كان يسيرًا"[(11)].

ومراده بالخلاف: مطلق الخلاف ولو كان في الحركات، أو في حرف من كلمة في بيت.

والغالب في الخلاف الواقع بين النسخ أن يكون في الحروف التي لا يتغير من وزن البيت ولا معنى الكلمة بسببها؛ إلا أن يكون أجود في المعنى، أو موافقًا للموضع من الآية القرآنية.

والنويري- رحمه الله- قد ضبط أبيات المتن أو غالبها حين بيّن أن وزن الأبيات، ووزن البيت مرتبط بضبط حركاته.

والاختلاف بين ضبط الشرحين في ستة مطالب حسب ما ظهر من الاستقراء، أبيّنها على النحو الآتي:

أولًا: التنبيه على عبارة أَقرب من عبارة المتن

يورد النويري أبيات الدرة كما جاء بها الناظم؛ إلا أنه يستدرك أحيانًا عليه، فيضيف أو يعدل كلمة أو أكثر، فيقول: ولو قال كذا لكان أحسن، أو أصرح، ونحو ذلك، وهذا مما يعد في ضبط

الشارح على المتن؛ لأن الشارح يرى أن عبارته أقرب وأحسن من عبارة الناظم، وهو أكثر ما يستعمله الإمام النويري في الاستدراك على الناظم رحمهما الله، وذلك في عدة مواضع:

قال النويري عند قول الناظم:

194. تَنَاصَرُو اشْدُد تًّا تَلَظَّى طُوًى يَزِفْ فَافْتَحْ فَتًى وَاللَّهُ رَبُّ انْصِبَنْ حَلاَ

"قرأ مرموز حاء (حلا) يعقوب بنصب ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ﴾ [الصافات:126] الثلاثة، وعلم من الوفاق لخلف كذلك فاتفقا، ولأبي جعفر رفعه، ولا مانع لمتوهم أن يتوهم أن الواو في قوله(ورب) صدر البيت للفصل فيتعلق بما بعده، ويفسد الكلام، ولذا جعلنا الواو من التلاوة، فلو قال:(والله رب معًا حلا) وأورد الترجمة صدر البيت الثاني بقوله: بنصب وإل ياسين. ..لصرح بالمقصود وأزال الوهم"[(12)].

وقال الملحاني: "ولو ضم الناظم واو ﴿تَنَاصَرُونَ﴾؛ لالتقاء الساكنين مناسبة للواو، ونظرًا للثالث لكان حسنًا، ويجوز الفتح على أنها العاطفة، والرواية الكسر على أصل التقاء الساكنين"[(13)].

وغير ذلك من المواضع التي استدركها النويري والملحاني على ابن الجزري رحمهم الله تعالى.

ثانيًا: التنبيه على ضبط نسخ المتن الأخرى

قد ينبه النويري والملحاني -رحمهما الله- على ضبط النسخ الأخرى للمتن غير الذي أورده في شرحه، وهذا الضبط مراعاة منه لما يحسن أن يكون من غير أن يسير على هذا الضبط؛ لوقوع الخلاف في شرح البيت، من ذلك:

196. لِيَدَّبَّرُوا خَاطِبْ وَفَا خَفَّ نُصْبِ صَا دَهُ اضْمُمْ أَلاَ وَ افْتَحْهُ وَالنُّونَ حُمِّلاَ

في قول الله تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: 29] حيث قال النويري:" ووجدت في بعض النسخ: ليدبروا خاطب وخفف. ..بلا قيد الفاء، والأول هو الأصوب؛ إذ إطلاق التخفيف يوهم تخفيف الباء أيضًا"[(14)].

ومراد الشارح من التنبيه على هذا الموضع بيان موضع التخفيف وهو فاء الكلمة؛ أورده احترازًا عن عين الكلمة في الميزان؛ لأن ضبط النسخة المذكورة ليس صريحًا في بيان القراءة- والله أعلم- فيكون البيت في هذه النسخة:

لِيَدَّبَّرُوا خَاطِبْ وَخَفّف نُصْبِ صَا دَهُ اضْمُمْ أَلاَ وَ افْتَحْهُ وَالنُّونَ حُمِّلاَ

ولم يتعرض لذلك الملحاني، بل لم يذكر اختلاف النسخ في شرحه إلا في موضع واحد فقط، وهو:

156- وَفُزْوَلَدًا لاَ نُوحَ فَافْتَحْ يَكَادُ أَنْ نِثِ انِّي أَنَا افْتَحْ أَدَ وَالْكَسْرَ حُطْ وَلاَ

"وقرأ ﴿إِنِّيَ أَنَاْ رَبُّكَ﴾ [طه:12] بفتح همزة ﴿إِنِّيَ ﴾، وعليه ثلاثة[15]، وقيده بـ﴿أنا﴾ احترازًا مما قبله، وقرأه أيضًا يعقوب بالكسر، ويوجد في بعض النسخ **(حط فلا)**، وهو خطأ، وإنما اختلطت وَاوَ **(ولا)** باللام وألف فقلبت فاء"[16].

ثالثًا: التنبيه عَلى رَمز القارئ في الكلمة

قد يكون الخلاف في ضبط المتن دائرًا بين إقامة الحرف في أول الكلمة رمزًا للقارئ أو إهماله، ومرَّ مثل هذا في المتن ونبه عليه- رحمه الله -مع أن إحالة القراءة إلى الإمام لم تتغير؛ إذ الرمز واحد، وهذا من مظاهر اهتمام الشارح بالمتن وعنايته به، وذلك في مواضع متعددة، منها ما ورد عند قول الناظم:

117- كَوَرْشٍ يَقُولُوا خَاطِبَنْ حُمْ وَيَلْحَدُو اضْمُمِ اكْسِرْكَحَا فِدْ ضُمَّ طَا يَبْطِشُ اسْجِلاَ

118- وَقَصْرَأَنَا مَعْ كَسْرِاعْلَمْ وَمُرْدِفِي افْ تَحًا مُوهِنٌ وَ اقْرَأْ يُغَشِّي انْصِبِ الْـــوِلاَ

حيث قال الإمام النويري:"رأيت النسخ التي اتفق لي رؤيتها متفقة على كتابة ألف(اسْجِلاَ) بالسواد، على أن هذه المسألة، والتي تجيء بعدها متعلقة بألف(اعلم)المكتوبة بالمرة و(اسْجِلاَ) قيد، فلا رمز فيه، وعلى هذا قراءتنا؛ إلا أن الأولى أن تكون ألف(اسْجِلاَ) رمزًا ويكون الكلام من جملة قوله:(وإن كلمة أطلقت) قصرًا للمسافة، فيكون(اسْجِلاَ) تأكيدًا للإطلاق؛ ولذا حملنا الكلام عليه وكتبنا ألف(اسْجِلاَ) بالمرة كألف(اعلم)فقلنا: قرأ مرموز ألف(اسْجِلاَ) أبو جعفر...

علم العموم مما ذكرنا، وعلم من الوفاق للآخرين بكسر الطاء فأشار بقوله:(اسْجِلاَ) وبتجريده عن اللواحق إلى العموم، فيصلح اللفظ للجميع على سبيل البدل، وقد مر مثله غير مرة"[17].

ونبه على ذلك الإمام الملحاني بقوله:"وإليه أشار بالاسجال، ومعناه: الإباحة والطلب والإطلاق"[18].

وهذا الموضع لم تتغير معه القراءة كما تقدم، وتنبيههما عليه لاهتمامها البالغ بالمتن.

رابعًا: التنبيه عَلى وزن البيت عَروضيًا

قد ينبه النويري على ضبط البيت الوارد في النظم، بالتحريك والتسكين، مما يمكن أن يوقع حال مخالفة الضبط في إشكال عروضي، أو نحو ذلك؛ كي يتزن البيت، وهذا المظهر لم يورده الإمام الملحاني إلا في مواضع معدودة من شرحه، لاهتمامه بمسائل المتن العلمية، وتوجيه القراءة، فلا يكون ذلك مما يشكل عنده، ولذلك أمثلة ظهرت من خلال الاستقراء، منها:

قال النويري عند قول الناظم:

204.وَطِبْ يَرْجِعُونَ النَّصْبُ فِي قِيلِهِ فَشَا وَتَغْلِي فَذَكِّرْطُلْ وَضَمُّ اعْتِلُوا حَلاَ

"وسكن أبو جعفر﴿كِسَفًا فَتَرَى﴾ [الروم:48] هنا، وعلم من لفظه إذ لا يتزن البيت إلا بالسكون"[19].

ولم ينبه على ذلك الملحاني، ونبَّه في مواضع أخرى منها:

قال رحمه الله عند قول الناظم ابن الجزري:

197.وَحُزْيُوعَدُو خَاطِبْ وَأُدْ كَسْرَأَنَّمَا أَمَنْ شَدِّدِ اعْلَمْ فِدْ عِبَادَهُ أَوْصَلاَ

"وقرأ أبو جعفر﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[الزمر:36] بالجمع كما في النظم، وعليه أربعة، وقصر الناظم هاءه ضرورة"[20].

خامسًا: التنبيه على المسائل النحوية وَالصرفية

من مظاهر اهتمام النويري بالمتن، ما يكون في البيت من مسائل نحوية وصرفية ينبه عليها في معرض حديثه عن وزن البيت وإعرابه، من ذلك ما أتى به عند قول الناظم:

70- وَقَبْلُ يَعِي إِذْ غِبْ فَتًى وَيَرَى اتْلُ خَا طِبًا حُزْوَأَنَّ اكْسِرْمَعًا حَائِزَالْعُلاَ

قال رحمه الله:" وحقها- يعني إذ -أن تكون مضافة إلى جملة، فإذا لم تضف نونت، قال أبو ذؤيب:

نهيتك عن طلابك أم عمرو لعافية وأنت إذٍ صحيح

أراد: حينئذ، كما تقول(يومئذ) ومنه(إذ) في بيت القصيد إلا أنه أسكن للنظم، أو بنية الوقف"[21]، ثم ذكر هذا الشاهد عند قول الناظم:

172.وَنَحْشُرُيَا حُزْإِذْ وَجُهّلَ نَتَّخِذْ أَلاَ اشْدُد تَشَقَّقْ جَمْعُ ذُرِّيَّةٍ حَلاَ

وموضع الشاهد من هذا البيت: أن قوله(إِذْ) حقه أن يكون مضافًا إلى جملة، فإذا لم تضف نونت، وقد ورد هنا في النظم من غير أن ينون ولا يضاف؛ مراعاة للنظم، أو على حد قول الله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍۢ بِنَبَإٍ﴾[النمل:22] عن ابن كثير كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف[22]".

ولم يتعرض الملحاني لذلك عند هذا البيت، ولكنه ذكر من هذا القبيل عند قول الناظم:

14.وبَا الصَّاحِبِ ادْغِمْ حُطْ وَ أَنْسَابَ طِبْ نُسَبْ بِحَكْ نَذْكُرْكْ إِنَّكْ جَعَلْ خلف ذَا وِلاَ

قال:" وأشار بقوله (أَوَّلاَ) إلى إخراج نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ﴾[105] بالنساء، وقد صرح الناظم بالخلاف فيما ذكره هنا في تحبيره أيضًا[23]، فقوله في النظم: **(قِبَل)**: معطوف بمقدر على اسم الإشارة (لا) على ما قبل ﴿جَعَلَ﴾"[24].

سادسًا: التنبيه على تغير لفظ في البيت

قد يكون التغيير الواقع في البيت مما تتغير فيه اللفظة مع بقاء المعنى، أو قريبًا منه، فمن ذلك ما أورده الناظم في خاتمة المتن عند قوله:

235- وَتَمَّ نِظَامُ (الدُّرَّةِ) احْسِبْ بِعَدِّهَا وَعَامَ (أَضَا حَجِّي) فَأَحْسِنْ تَفَؤُّلاَ

حيث ضبط النويري الكلمة الأخيرة من هذا البيت (تَفَؤُّلاَ) من الفأل، ثم سار على هذا في شرحه، فقال:" فأحسن التفؤل بمعناه، إذ أُلفت هي في السنة التي وفقت فيها على الحج،

وفي المثل: تفاءل بالخير تنله، عسى الله أن ينورها بنور القبول لحسن ذلك الاتفاق"[25].

وكذلك الملحاني ضبطها بما ضبطها به النويري، ولكن لم يتعرض لشرحها.

المطلب الثاني: مصادر الشرح

المصادر التي يعتمد عليها كلا المؤلفين في شرحيهما لهذا المتن على نوعين:

النوع الأول : ما يمكن أن يسمى بالنقل المباشر بالمشافهة، أو النقل عن الناظم، أو عن غيره من أهل العلم في ذلك العصر.

والنوع الآخر: ما يمكن الإفادة منه في شرح المتن من مختلف العلوم مما تضمنه شرحهما على هذا المتن.

والذي يظهر أن كلا الشارحين قد ألف شرحه قريبًا من حياة الناظم.

وأما ما يرد في شرحيهما من عزو لأعلام، ونقل عن مصنفات فإما أن يكون ذلك من الكتب المؤلفة في هذا الفن، أو غيرها كالتفسير، والنحو، والعروض، ونحوها.

فأما النويري فإنه يصرح بالنقل عن غيره من أهل العلم، وينص على ذلك غالبًا، والملحاني كذلك فإنه يصرح بالنقل في كثير من المواضع، وينص عليها.

وأبرز الفروق بينهما في مصادر شرحيهما في النقل من عدد من الفنون والمؤلفات، فمن تلك المصادر ما يلي:

أولًا: التفسير

لم يورد الملحاني نقلًا صريحًا، أو بالمعنى عن أحد من المفسرين، وإنما يذكره بدون نسبة لأحد، أما النويري فلم يورد نصًا صرح بنقله عن أحد من المفسرين كذلك؛ إلا أنه يبين عند النقل أنه من كلام أحد المفسرين، أو من الوارد في كتبهم، حيث استدرك على أحدهم حين حكم على قراءة أبي جعفر بالشذوذ بقوله: "وما وقع في بعض التفاسير من أنه شاذ، شاذ فاذ"[26].

كما يسير على طريقة المفسرين، فيستشهد بكتاب الله عز وجل في أقرب فرصة يمكنه الاستشهاد به، ومنه ما أورده عند شرحه لقول الناظم:

1. قُلِ الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَحْدَهُ عَلاَ وَمَجِّدْهُ وَاسْأَلْ عَوْنَهُ وَتَوَسَّلاَ

حيث قال: "سلك الناظم- رحمه الله -طريقة غريبة في الابتداء بالحمد، حيث أورد الحمد مأمورًا به، وقال: (قل الْحَمْدُ للهِ) ولم يقل: الحمد لله، ونحوه مما وقع في عبارات المؤلفين من الألفاظ الدالة على الحمد بطريقة الإخبار، تأسيًا وتبركًا بكتاب الله العزيز حيث قال جل ذكره:﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[27] ولأن في الأمر بالحمد دلالة للمخاطب، وترغيبًا له على الإتيان به في ابتداء كل أمر، فنزل الناظم دلالته عليه منزلة الحمد على طريقة قولهم:(الدال على الخير كفاعله) فكأنه ابتدأ بالحمد"[28].

أما الملحاني فقد أورد عند ذكر هذا البيت، الاقتداء بكتاب الله تعالى مستشهدًا بما فيه، قال:" هو من باب التجريد، خاطب نفسه آمرًا لها بقول: الحمد لله قبل الشروع في الكلام على المقصود، واقتداء بكتاب الله العزيز، وامتثالًا لقوله تعالى:﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾"[29].

ثانيًا: الحديث

يورد النويري الأحاديث عن النبي- صلى الله عليه وسلم -من غير أن يحكم عليها، أو ينقل الحكم عليها، فمن ذلك ما أورده عند قول الناظم:

2.وَصَلِّ عَلَى خَيْرِالأَنَامِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ وَآلٍ وَالصِّحَابِ وَمَنْ تَلاَ

"الصحابي: كل مسلم صحب رسول الله ﷺ، ثم نبه على أن الناظم أردف الصلاة ولم يكتف بها، بل ضم السلام إليها، فقال: الصلاة والسلام على خير البرية، محمد عليه الصلاة والسلام، وآله وأصحابه ومن تبعهم على الإحسان، سئل عليه الصلاة والسلام فقيل: كيف الصلاة عليك يا رسول الله؟ فقال:(قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد[30]،ولم يؤكد شيء من العبادات مثل الصلاة على النبي ﷺ"[31].

وكذلك الملحاني استشهد بهذا الحديث عند شرحه لهذا البيت.

المصدر الثالث: القراءات

علم القراءات هو أساس الكتاب، والمقصد من تأليفه، ولأن الدرة اعتمدت على طرق محدودة عن الأئمة الثلاثة فلم ينقل الشارح عن كتب الأصول في القراءات، وإنما احتاج إلى ذلك في بعض المسائل المشكلة، وقد يصرح الشارح بالنقل عن كتاب معين، أو يسند ذلك إلى مؤلف الكتاب من غير أن يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه، فمن ذلك نقله عن:

ابن الجزري، وأبي عمرو الداني، وأبي العلاء الهمذاني، والجعبري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشاطبي، وابن مجاهد.

أما الإمام الملحاني فإن شرحه حافل بنقولات عن أهل العلم في شتى العلوم، منهم:

ابن الجزري والناشري والسمين الحلبي والمهدوي والنويري والفاسي، وغيرهم.

المصدر الرابع: علوم اللغة

مما يميز شرح الإمام النويري: اهتمامه بالعروض والإعراب ومسائل اللغة والبلاغة، فهو يبين بعد كل بيت وزنه وما فيه من مسائل العروض، ثم يتبعه بشرح واف عن إعرابه، ومعناه، فينقل نصوصًا عن أئمة اللغة، منهم: سيبويه والزجاج وابن جني والأخفش وأبو عبيدة والفراء والجوهري والخليل وعلي بن فضال المجاشعي، ويستخدم الإمام النويري في شرحه مصطلحات هذه العلوم: كالإيطاء، واللف والنشر، والداخل، واللاحق، والإلصاق، والمصاحبة، والإتباع، والالتفات.

والملحاني أيضًا اهتم بمسائل اللغة والإعراب، فنجده يبين بعد كل بيت: معناه، وإعرابه، وتوجيه القراءات الواردة.

المصدر الخامس: الشواهد الشعرية

يورد الإمام النويري الشواهد الشعرية ليعضد بها رواية، أو قراءة، كما فعل عند قول الناظم:

19-كَيَتَّقْهِ وَامْدُدْ جُدْ وَسَكِّنْ بِهِ وَيَرْضَهُ جَا وَقَصْرٌ حُمْ وَالإِشْبَاعُ بُجِّلاَ

"وأشار بقوله(جا) إلى أن إسكان هاء الكناية، جاء في كلام العرب، قال ابن مجاهد:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونهْ سال واديها

ثم قال: "فأورد(عيونه)بإسكان الهاء"[32].

وكذلك الملحاني فقد أورد عند قول الناظم:

34- أَرَيْتَ وَإِسْرَ ائِيلَ كَائِنْ وَمَدَّ أُدْ مَعَ اللاَّءِ هَا أَنْتُمْ وَحَقِّقْهُمَا حَلاَ

"ووجه (كائن): أحد اللغات فيها.

وعليه قول الشاعر:

وكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ * زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ**"[33]

المصدر السادس: الأخبار والسير

ينقل الإمام النويري الأخبار والسير عن كتب المتقدمين من الفقهاء وغيرهم ممن أوردوا أخبار القراء في مصنفاتهم، ومنهم:

-القاضي عياض في كتابه: الشفا في تعريف حقوق المصطفى.

-القاضي القضاعي الشامي في كتابه: تواريخ الخلفاء.

ولم يتعرض الملحاني لشيء من هذين المصدرين السابقين في شرحه، لعدم اعتماده عليهما.

المبحث الثاني: المقارنة بين المسائل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في أبواب الأصول

ابتدأ الإمام النويري- رحمه الله -كتابه بالنقل المباشر عن الناظم، فانتظم في شرح المتن بشكل مختصر، من غير تقديم، حيث بدأ بقول الناظم في أول بيت في المتن مباشرة، وكذا فعل الملحاني.

وسأورد في هذا المبحث أبرز المسائل التي يظهر فيها فرق بين شرحي الإمامين: الملحاني، والنويري رحمهما الله، فمن تلك المسائل:

المسألة الأولى: خلط الطرق وتركيبها

قرر الإمام النويري في شرحه أن طريق الدرة هو طريق كتاب تحبير التيسير نفسه، أخذ ذلك من قول الناظم: **كما هو في تحبير تيسير سبعها**، وبيّن المراد من هذا البيت بقوله:

"والحال أني نظمتها في هذه القصيدة على الوجه الذي ذكرته في كتابي الذي سميته تحبير التيسير من غير تغيير"[34]، وجاء ذلك عند قول الناظم:

3-وَبَعْدُ فَخُذْ نَظْمِي حُرُوفَ ثَلاَثَةٍ تَتِمُّ بِهَا الْعَشْرُ الْقِرَاءَاتُ وَ انْقُلاَ

4-كَمَا هُوَ فِي تَحْبِيرِ تَيْسِيرِ سَبْعِهَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَتَكْمُلاَ

ثم قال: "وبهذا يظهر أن طريق هذه القصيدة وطريق التحبير واحد"[35].

وأما الملحاني فقد رأى غير ذلك، فقال في شرحه للبيت: "احفظ نظمي وجوه القراء الثلاثة أيها الطالب لإتمام القراءات العشرة، وانقله نقل إتقان وتحقيق آخذًا لذلك عن أئمته، فإني قد حبَّرته لك تحبيرًا، مثل تحبير نظم التيسير الذي هو حرز الأماني ووجه التهاني في السبع القراءات المشهورة، ويريد من ذلك المماثلة في البحر والعروض، والقافية والروي، والرمزية، وأخذ الصحيح من الوجوه عنهم حسب ما فيه، وترك ما شذ وضَعُف أو قلَّ مما قد ذكره غيره عنهم ولم يصح في طرق الناظم التي اختارها"[36].

المسألة الثانية: اصطلاحات الناظم في المتن

قرر الناظم اصطلاحات اخترعها؛ ليختصر بها أسماء القراء ورواتهم، ونسبة القراءة وكيفيتها، وذلك عند قوله في المتن:

8-وَرَمْزُهُمُ ثُمَّ الرُّوَاةِ كَأَصْلِهِمْ فَإِنْ خَالَفُوا أَذْكُرْ وَإِلاَ فَأُهْمِلاَ

9-وَإِنْ كِلْمَةً أَطْلَقْتُ فَالشُّهْرَةَ اعْتَمِدْ كَذَلِكَ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا اسْجِلاَ

حيث أورد النويري هذه المسألة بقوله: "شرع في اصطلاح اخترعه؛ للاختصار، فقال :إن خالف أحد من هؤلاء الثلاثة أصله في الحروف المختلف فيها أذكر لك ذلك المخالف، مع ترجمته ورمزه، أو صريحه، وإذا اتفق مع أصله في الترجمة لا أذكره، بل أحيل إلى ما ذكر لأصله في الشاطبية، فإن خالف مثلًا أبو جعفر نافعًا يذكره، وإن اتفق معه يهمل ذكره، ويتركه على ما ذكر في الشاطبية من قراءة نافع، فيتعين ثمة قراءة أبي جعفر من اتفاقه مع نافع، وكذلك الآخران.

واعلم أنه يكون خلاف كل واحد من الثلاثة أصله بكماله، ويكون باعتبار أحد الراويين، فحينئذ يكون ذكر المخالف باعتبار مخالفته للراوي الذي خالفه"[37].

فعُلم من كلامه هذا أن الضمير في قول الناظم(خَالَفُوا) يعود إلى المشايخ وحدهم في حال، كأن يخالف الشيخ من الروايتين أصله من الروايتين، ويعود إلى المشايخ ورواتهم في حال أخرى،كأن يخالف الشيخ براوييه أصله من إحدى الروايتين.

وأما الملحاني فنقل ما نقله الناشري الزبيدي في الإيضاح، فقال:" قال الناشري: "فإن خالفوا، أي: المشايخ، وأما إذا وافق ابن وردان قالون، وابن جماز ورشًا فلا بد من ذكر ذلك، كما في﴿أَرْجِهْ﴾"[38] انتهى.

وعقَّب عليه بقوله:"وليس في اللفظ ما يُفهم ذلك"[39].

ولا فرق بين الشارحين في هذه الجزئية من المسألة، حيث يرى النويري أن الضمير في قوله(خَالَفُوا) قد يكون للمشايخ وحدهم، وقد يكون رواتهم معهم، والملحاني يفهم من سياق كلامه أنه يرى ما رآه النويري لأنه عقّب على كلام الناشري الذي يرى أن الضمير يعود إلى المشايخ فقط؛ لا لرواتهم، بقوله:"وليس في اللفظ ما يُفهم ذلك".

المسألة الثالثة: الاستعاذة

لم يتعرض الإمام النويري في شرحه لمسألة الاستعاذة؛ لأن الناظم لم يوردها في المتن، وعلل الشارح ذلك بقوله :والأئمة الثلاثة كالأئمة الثلاثة في الاستعاذة، ولم يخالف أحد منهم لهم؛ فلهذا لم يتعرض لها[40]وذلك عند قول الناظم:

10.وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ أَئِمَّةٌ وَمَالِكِ حُزْفُزْوَالصِّرَاطَ فِهَ اسْجَلاَ

أما الإمام الملحاني فأورد قريبًا من ذلك حيث قال:" اعلم أن الناظم لم يذكر الاستعاذة لكونهم فيها على اختيار أصولهم"[41].

المسألة الرابعة: في مقدار المد المتصل

ورد الخلاف في هذه المسألة لدى شارحي المتن عند قول الناظم- رحمه الله- في باب المد والقصر:

22- وَمَدَّهُمُ وَسِطْ وَمَا انْفَصَلَ اقْصُرَنْ أَلاَ حُزْوَبَعْدَ الْهَمْزِوَاللِّينُ أُصِّلاَ

قال الملحاني عند شرحه لهذا البيت:" أي: أن هؤلاء الثلاثة يمدون مدًا وسطًا، وهو عبارة عن مقدار ألفين؛ هذا في المتصل، وأما المنفصل فقرأه بالقصر أبو جعفر ويعقوب كابن كثير والسوسي، وخلف فيه بالمد الوسط؛ لدخوله في عمومهم أولًا، ولا يتناول كلامه ما داعيه السكون إلا على قول من أجاز التفاوت فيه"[42].

وأما النويري فقد أورد الخلاف في المسألة، ثم أورد فيها قولًا وسطًا، بيّن فيه أن المراد من قول الناظم (وَسِطْ) هو ما بين القصر والإشباع من غير تحديد، حيث قال:"ويمكن تطبيق عبارة النظم والكتاب، بأن نقول أراد بالتوسط: ما بين القصر والإشباع على تفاوت مراتبهم فيه، ولا يلزم من إطلاقه مخالفة الطريقين، إذ غاية ذلك أنه أطلقه ولم يعين لكل ذي مرتبة مرتبةً؛ اختصارًا واعتمادًا على شهرة ذلك بين أهل الأداء"[43].

ثم أردف ذلك بتحديد المد المراد من قول الناظم، حيث قال:"ويفهم من ضمير الجمع أن التوسط للثلاثة فيهما جميعًا، وليس كذلك، بل اتفق الثلاثة في المتصل، وقصر أبو جعفر ويعقوب في المنفصل"[44].

وعلى الأصل في إطلاق الأمر فهو عام في المنفصل والمتصل، وهذا الذي فهمه الإمام النويري ونبه عليه في شرحه، حيث قال:" قوله: ومدهم وسط، مطلق يعم الضربين جميعًا"[45]، إلا أن الظاهر من كلامه أنه أراد المتصل، بدليل ذكره للمد المنفصل في شطر البيت الثاني، ولو أخذنا عبارة الناظم على إطلاقها، لفهمنا منه ما أراده النويري، والملحاني رحمهما الله من غير استدراك عليه، حيث يقع التفصيل فيها على توسيط المتصل للثلاثة، وقصر المنفصل للمشار إليهما بالهمزة والحاء، وهما أبو جعفر ويعقوب، ويبقى خلف في المنفصل كحكمه في المتصل، فزال بهذا أحد الإشكالين الذين أوردهما النويري.

المسألة الخامسة: في لفظة ﴿نَبِّئْنَا﴾ من باب الهمز المفرد

نبه الإمام الملحاني في شرحه على الدرة خلاف أبي جعفر في الطيبة عند قول الله تعالى:

﴿نَبِّئْنَا﴾[يوسف:14]، وذلك عند قول الناظم في باب الهمز المفرد:

28- وَسَاكِنَهُ حَقِّقْ حِمَاهُ وَأَبْدِلَنْ إِذَا غَيْرَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمُ فَلاَ

حيث يقول الإمام الملحاني:"و﴿نَبِّئْنَا﴾[36] بيوسف، وذكر في «النشر»[46]، و«التقريب»[47]، و «الطيبة»[48] خلافًا له فيه"[49].

فأفاد أن لأبي جعفر خلافًا من الطيبة، ومن ثمَّ قد يوهم إيراده لهذا الخلاف أنَّ له مثله من الدرة، ولا يلزم منه أن يكون له كذلك من الدرة؛ لأن ظاهر النظم على أنه لم يقرأ إلا بالإبدال قولًا واحدًا.

فيكون إيراده لهذا الخلاف في الطيبة من باب الفائدة، لا أنه مقروء به من طريق الدرة، والله أعلم.

وأما الإمام النويري- رحمه الله -فلم يذكر في شرحه على الدرة خلافًا في هذه اللفظة، بل فصل في مسائل الهمز، وأنواعه الساكن والمتحرك والمتوسط والمتطرف؛ فأحسن في ذلك وأجاد، ولم يذكر لأبي جعفر خلافًا؛ بل نص على إبداله عامة أنواع الهمز، سوى ما استثنى له الناظم في الدرة.

وتفسير الشارح لقول الإمام ابن الجزري إنما هو من بيان الواضح؛ وإلا فإن النويري قرر أن أبا جعفر يحقق همزيهما بلا خلاف عنه.

المطلب الثاني: في فرش الحروف

لما كان الخلاف بين الشارحين في فرش الحروف قد يدخل في الخطأ في الرواية عن الأئمة، فإنه وإن كان حاصلًا بينهما في أصول القراءة، فسيكون قليلًا في الفرش المنثور؛ ولذا انحصر بينهما في المظهر العام، والطريقة التي يسير عليها الشارح في كتابه.

فأما ما يتعلق بنسبة القراءة فإن الخلاف بينهما في ذلك نادر الحدوث، بل إنه لم يقع من أحدهما على سبيل مخالفة الناظم قطعًا.

وأما ما وقع بينهما من الاختلاف المتنوع في عرض المسائل الخلافية، وتفصيل أوجه القراءة فيها، وترجيح كل منهما لما يراه من الصحيح فيها؛ فإن ذلك تكرر في عدد من المواضع، وله أمثلة؛ منها:

الموضع الأول: في قول الله تعالى ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾

عند قول الناظم:

93- يَغُرَّنْكَ يَحْطِمْ نَذْهَبَ اوْ نُرِيَنْكَ يَسْـتَخِفَّنْ وَشَـدِّدْ لَكِنِ اللَّذْ مَعًا أَلاَ

قال النويري:"قرأ مرموز(ألا)أبو جعفر﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾[آل عمران:198][الزمر:20] بتشديد نون (لكن)، فنقله من العاطفة إلى المشبهة، ومعناهما واحد، وليس هذا التشديد في قوة تشديد ﴿لَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ﴾[البقرة:177] ونحوه بالواو؛ فافهمه"[50].

بينما الملحاني لم يذكر ذلك، قال:"وقرأ أبو جعفر منفردًا ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ هنا والرمز بتشديد النون المصرح به مع الفتح المفهوم من الشهرة"[51].

الموضع الثاني: في قول الله تَعالى﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾

عند قول الناظم:

130- إِذًا أَصْغَرَارْفَعْ حُقَّ مَعْ شُرَكَاءَكُمْ كَأَكْبَرْوَوَصْلٌ فَاجْمَعُوا افْتَحْ طَوَى اسْأَلاَ

حيث نبه النويري في شرحه على أن طريق التحبير عن رويس هو المذكور في الدرة، وهو بهذا كأنه يشير إلى وجود خلاف في هذه اللفظة؛ حيث يقول:"روى مرموز طاء(طوى)﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس:71] بوصل همزة(أجمعوا) وفتح ميمه على أنه أمر من: يجمع، وهو طريق

التحبير عن رويس، فصار فتح الميم سببًا لطي الهمزة على الوصل عند الدرج، وإليه أشار بقوله:(طوى)، وعلم من انفراده لمن بقي بهمزة مفتوحة قطعية وكسر الميم"[52].

وهذا الخلاف أشار إليه الملحاني، وأردفه بكلام ابن الجزري في التحبير:" وقرأ رويس وحده ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ﴾ بوصل الهمزة وفتح الميم، وقال في تحبيره[53]:"إن هذا الوجه لم يكن من طريق الكتاب"[54].

والنويري والملحاني كلاهما أوردا التنبيه على وجود الخلاف في هذه المسألة.

الموضع الثالث: في قول الله تعالى: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه:97]

عند قول الناظم:

160. لَنُحْرِقَ سَكِّنْ خَفِّفِ اعْلَمْهُ وَ افْتَحًا وَضُمَّ بَدَا نَنْفُخْ بِيَا حُلْ مُجَهِّلاَ

أطال النويري في هذه المسألة بما لا مزيد عليه، ونقل عن ابن الجزري من التحبير، والتقريب، والنشر، وعرض الخلاف في هذه المسألة، بعد أن قرر أن عبارة الناظم في الدرة مخالفة لما أورده في التحبير.

ثم علق الإمام النويري على ذلك بقوله:

"وهذا الكلام يجيز الخلاف لكل منهما، وفي النشر منع رواية المنفردين، ونسبها إلى الخطأ، وبهذا ظهر مخالفة الكتاب بالكتابين، وطريق توفيق الكتب الثلاثة... فليتأمل ذلك، فإن تحقيق هذا الموضع وبيان طرقه من مهمات هذا الفن؛ ليحترز به القارئ عن تداخل الطرق، ويأخذ ما هو الصواب، وقرأت لابن وردان بالفتح والضم، ولابن جماز بالضم، والكسر بلا خلاف عنهما، كما هو الصواب، وإلى الله المرجع والمآب"[55].

والرأي الذي وصل إليه النويري من أن ما في التحبير غير ما في النشر والتقريب نتيجة حتمية؛ لأن طريق التحبير غير طريق التقريب والنشر، وما في النشر من طرق تجمع ما في الكتابين وغيرهما، وهذا هو المفهوم من قوله: وبهذا ظهر مخالفة الكتاب بالكتابين، وطريق توفيق الكتب الثلاثة.

وأما الإمام الملحاني فاختصر ذلك كله بقوله:" قرأ أبو جعفر منفردًا ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [97] بإسكان الحاء، وتخفيف الراء، وقرأ ابن وردان وحده، بفتح نونه، وضم راءه.

وقرأ ابن جماز منفردًا بضم النون، وكسر الراء، كالجماعة؛ إلا أنه انفرد عنهم بالإسكان والتخفيف، كما قدمنا عن شيخه بكماله، ففيه ثلاث قراءات"[56].

فلم ينقل عنه تفصيل الخلاف بين الكتب الثلاثة؛ كما فعل ذلك الإمام النويري عن أبي جعفر.

الموضع الرابع في قول الله تعالى: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾

عند قول الناظم:

198.وَقُلْ حَسْرَتَايَ اعْلَمْ وَفَتْحٌ جَنَى وَسَكْنِ الْخُلْفَ بِنْ يَدْعُو اتْلُ أَوْ أَنْ وَقَلْبِ لاَ

199.تُنْوِّنْهُ وَ اقْطَعِ ادْخُلُوا حُمْ سَيَدْخُلُونَ جَهِّلْ أَلاَ طِبْ أَنِّثَنْ يَنْفَعُ الْعُـــــلاَ

حيث نبه النويري على صنيع الناظم، واستدرك عليه في عدم بيانه للمراد من القراءتين؛ لاشتباه المعنى من قراءة زيادة الهمزة بمعنى التقرير؛ كما في قول الله تعالى:﴿أَوَ ءابَاؤنَا الأَوَّلُونَ﴾كما عبر عنه؛ حيث يقول رحمه الله:"جميع ذلك ليعقوب، وبهذا ظهر لك ما قلنا في الإعراب من تعلق (أَوْ أَنْ) بأمريَّة (حم) ، يعني قرأ مرموز حاء(حم) يعقوب بزيادة الهمزة على الواو على العطف بـ (أو) للترديد بين الأمرين، فعلى هذا يلزم إسكان الواو، وكان عليه أن يذكره؛ لأن يعقوب خالف أصله بإسكان الواو أيضًا، فإن قلت: يلزم من زيادة الهمزة سكون الواو، قلت: هذا إذا كانت نصًا على العطف بـ(أو)، ولا مانع لمتوهم أن يتوهم أنه على حد﴿أَوَ ءابَاؤنَا الأَوَّلُونَ﴾، على أن الهمزة للتقرير"[57].

وهذا النوع من الاستدراك لا يورده الإمام الملحاني في شرحه على الدرة؛ لأن النويري يورد الإشكال المحتمل ثم يرد عليه، وهو ما لم يستعمله الملحاني في شرحه؛ لاعتماده في الغالب على الشهرة والاختصار، وفهم القارئ؛ حيث يقول:" وقرأ يعقوب المرموز له في البيت بعده ﴿ أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ [غافر:26] بهمزة قبل الواو، وإسكانها كما في النظم، وعليه نصف القراء"[58].

والتوهم الذي قدّر النويري احتمال إيراده للإشكال بعيد، وتعبيره يبيّن ذلك، حيث عبر عنه بقوله: ولا مانع لمتوهم أن يتوهم. ...وهو زيادة احتياط منه للنظم رحمه الله.

الموضع الخامس:

مما يمكن أن يضاف إلى المواضع التي يظهر فيها فرق بين الشارحين في فرش الحروف[59]:

-ما أورده الإمام النويري في شرحه، حين أورد في ختام شرحه على المتن أبياتًا بيّن فيها موافقة لطيفة وقعت له، وهي مناسبة تاريخ انتهاء الشرح، وموافقتها لقوله(شرح فن الدرة) في حساب الجُمَّل، حيث يقول:

يا من هو للأعين منه القرة خذ نظم ثلاث ثقات غرة

تاريخ تمام شرح هذا النظم إن شئت فعد شرح فن الدرة

فبيّن في هذين البيتين أن تاريخ انتهائه من الشرح في حساب الجُمَّل هو عام ثمان مائة وثمان وسبعين[60]

وأما الإمام الملحاني فأورد مقصود الناظم من قوله:

235- وَتَمَّ نِظَامُ (الدُّرَّةِ) احْسِبْ بِعَدِّهَا وَعَامَ (أَضَا حَجِّي) فَأَحْسِنْ تَفَوُّلاَ

حيث يقول:"وعدد أبياتها يؤخذ من عدة حروف اسمها؛ وذلك مائتان وأربعون، فالدال أربعة، والراء مائتان، واللام ثلاثون، والهاء خمسة، والألف واحد.

ثم ذكر أنه حج سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة؛ وذلك عدد (أَضَا حَجِّي)، فالألف اثنان، والضاد ثمانمائة، والحاء ثمانية، والجيم ثلاثة، والتاء عشرة، وذلك ظاهر"[61].

وأبعد الإمام النويري في شرحه على قول الناظم:

238- وَطَوَّقَنِي الأَعْـرَابُ بِاللَّيْلِ غَفْلَـةً فَمَـا تَرَكُـوا شَيْئًا وَكِدتُّ لِأُقْتَـلاَ

239- فَأَدْرَكَنِي اللُّطْـفُ الْخَـفِيُّ وَرَدَّنِي عُنَيْزَةَ حَتَّى جَـاءَنِي مَنْ تَكَفَّـلاَ

حيث يقول:"عنيزة مصغر عنز، اسم فرس صغر للتعظيم، كنى به عن السبب الموصل إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم"[62].

فكأن المفهوم من كلامه، أن مراد الناظم: ارتحاله إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس.

وأما الملحاني فقد تعرض لشرح هذه الفقرة من النظم، وبين: أن مقصود الناظم هو المكان المعروف،

حيث عبر عن حال الناظم بقوله:"أخبر أنه لم ينظمها بوطنه، بل في حال الغربة، ومكابدة الأسفار، وتتابع الهموم وتكاثفها، واضطراب الخاطر، بسبب ما ذكره بَعْدُ من صده عن بيت الله تعالى الحرام، وزيارة قبر النبي ﷺ، وأن جميع أعراب تلك المحال أحاطوا به من غير شعور بهم، ولم يتركوا له شيئًا البتة، وخاف على نفسه بعد ذلك من القتل والفوات، حتى أدركته الألطاف الخفية ببركة سيد البرية، حتى ردته عرب عنيزة إلى أن وصلته من يكفل بالقيام لحمله وإيصاله إلى طيبة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، آمنًا على نفسه، وما بقي معه"[63].

والصواب أن مراد الناظم أن عنيزة هي المدينة المعروفة، قرينة ذلك أنه قصد الحجاز للحج من نجد فيكون مكانه في عنيزة موافق لقوله، ولا عبرة بقول النويري؛ لمخالفته ظاهر النظم؛ لأن الظاهر من قوله: أنه قصد الحج، فاعترضه الأعراب، فعاد إلى عنيزة، ثم وصل إلى المدينة بعد ذلك، والله أعلم.

المطلب الثالث: في توجيه القراءات

تظهر عناية الإمام النويري واهتمامه بالمتن من تعرضه لغالب المسائل التي تدخل في شرح البيت، من إعراب، ولغة، وتوجيه للقراءات، وتفسير أحيانًا، وقبل ذلك كله تفصيل الكلام في المراد من قول الناظم وشرحه على المعنى المقصود، وتوسعه في ذلك؛ مما جعله يدخل كثيرًا من المسائل في شرح البيت، فإنه لم يدع في المتن قراءةً لم يوجهها ولم يتعرض لها، وهذا ما فعله الملحاني، فإنه في شرحه على الدرة تعرض كثيرًا لتوجيه القراءات التي يوردها الناظم كلها، وعلق على كثير من تلك المسائل من شرح وإعراب.

وأما الإمام النويري، فإن من منهجه إيراد التوجيه في غالب القراءات التي يتعامل معها، ولم يتخلف عن ذلك إلا قليلًا؛ لشهرة الموضع ووضوحه.

وقد يطيل النويري في أحد المواضع فيبين رأيه فيما ورد في هذا الموضع في مختلف العلوم حسب الموضع من الآية، ويناقش تلك المسألة ويوافق الرأي الوارد فيها أو يخالفه، وأكثر ما يعلل به في القراءة: أوجه العربية، واللغات، ويقل تعامله مع غير ذلك من العلوم إلا في القليل النادر، وفي تلك المواضع فوائد جمة، وإشارات متنوعة، فمن ذلك:

الموضع الأول: ضم الهاء في ضَمير الجمع

عند قول الإمام ابن الجزري:

11_ وَبِالسِّينِ طِبْ وَاكْسِرْ عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمُ لَدَيْهِمْ فَتًى وَالضَّمُّ فِي الْهَاءِ حُلِّلاَ

12.عَنْ الْيَاءِ إِنْ تَسْكُنْ سِوَى الْفَرْدِ وَاضْمُمِ انْ تَزُلْ طَابَ إِلاَّ مَنْ يُوَلِّهِمُ فَلاَ

يقول الملحاني:" وقرأ رويس منفردًا بضم الهاء أيضًا إن زالت الياء بجزم، نحو: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾[الأعراف: 169]، أو بناء نحو: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ [الصافات: 11]؛ إلا قوله تعالى:﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ بالأنفال [16] فلا خلاف في كسرها عنه جمعًا بين اللغتين واتِّباعًا للأثر"[64].

فوجَّه قراءة الضم وحدها؛ لأنها الأصل، ولم يوجه قراءة الكسر، مع أن الإمام النويري وجه القراءتين، حيث يقول:" ووجه الضم أنه الأصل"، ويقول في قراءة الكسر:"ووجه الكسر في المستثنى أن لا يوالي الثقيل الأثقل؛ أي لا يقرب منه"[65].

الموضع الثاني: القصر والمد في هاء الكناية

عند قول الناظم:

21- وَفِي يَدِهِ اقْصُرْ طُلْ وَبِنْ تُرْزَقَانِهِ وَهَا أَهْلِهِ قَبْلَ امْكُثُوا الْكَسْرُ فُصِّلاَ

يقول الملحاني:" ووجه الإسكان في الجميع: الحمل على ميم الجمع أو ياء الضمير، أو الحمل للوصل على الوقف.

والقصر لغة: قيسية، والإشباع هو الأصل، ومن خصص: جمع بين اللغتين واتبع الأثر، والله أعلم"[66].

وأما الإمام النويري فيقول:"فقصر الهاء في الجميع فرارًا من توالي الكسرات، وتنبيهًا على حذف اللام؛ إذ الحذف يؤنس بالحذف"، وقال في الموضع الآخر عند قوله تعالى﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف:37]:"وجه القصر: تطويل الكلمة مع توالي الكسرات"[67].

فالقصر عند النويري في الأولى للتنبيه على حذف اللام في أصل الكلمة؛ لأن الهاء مكان اللام في الميزان، أما في ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ فإن العلة عنده التخفيف من طول الكلمة، وتوالي الكسرات.

أما الملحاني فالقصر عنده هو الجمع بين اللغتين واتباعًا للأثر.

الموضع الثالث:

عند قول الناظم:

65- فَحَرِّكْ وَ أَيْنَ اضْمُمْ مَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا أَزَلَّ فَشَا لاَ خَوْفَ بِالْفَتْحِ حُوِّلاَ

فصل الإمام النويري في هذا الموضع تفصيلًا طويلًا، ووجَّه هذه القراءة ثم أورد رأي من اعترض على صحتها، ونقل في ذلك نصوصًا عن أئمة القراءة واللغة، وشواهد العربية، ثم قرر صحة القراءة، ولو خالفت الراجح في العربية؛ حيث يقول:"قرأ مرموز ألف(أَيْنَ)أبو جعفر بضم تاء﴿ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾[34]حَيث وقع؛ اتباعًا لضم الجيم، فاندفع اعتراض ابن جني في المحتسب حيث زعم أن ضمة التاء ضمة همزة الوصل نُقلت على التاء بعد سلب حركتها، فاعترض عليه، وقال هو مخالف للعربية، إذ لا وجود لهمزة الوصل في الدرج حتى تنقل حركتها، فعد هذه القراءة في الشواذ"[68].

ثم قال الإمام النويري:" وتقرر تواتر قراءة أبي جعفر كما حققه الناظم في كتاب النشر وتؤخذ العربية من القرآن لا العكس، والحق حقيق بأن يتبع"[69].

فأورد هذا التقرير الطويل في بيان صحة وجه هذه القراءة، واستشهد له، ودافع عنه، ولا مزيد عليه في تقرير صحته، وما أورده الملحاني يقارب ما أورده النويري في هذا الموضع.

فقد أورد الملحاني القراءة ورد على من اعترض عليها بطريقة مختصرة، قال:" وجه ضم الملائكة: الإتباع لحركة الجيم، أو على نية الوقف على التاء ثم تحريكها بالضم للإتباع، أو أنها لما أشبهت همزة الوصل بجامع السقوط ضمت كضمتها، أو الفرار من الانتقال من كسر إلى ضم، وقد طعن فيها كثير من النحاة، ولا اعتبار بذلك لصحتها"[70].

الموضع الرابع:

قد يورد الملحاني توجيهًا مرتبطًا بالإعراب، وتكرر ذلك منه في أكثر من موضع؛ إلا أنه يورده مختصرًا، ومثل ذلك ما أورده عند قول الناظم:

92- سَنَكْتُبُ مَعْ مَا بَعْدُ كَالْبَصْرِ فُزْ يُبَيِّنْ يَكْتُمُو خَاطِبْ حَنَا خَفَّفُوا طُلَى

حيث يقول:"وجه قراءة خلف ﴿سَنَكْتُبُ﴾ وما بعده: مبنيان للفاعل المعظم، أي: سنحصي نحن فعلهم في الدنيا ونعذبهم بذلك في الآخرة"[71].

ولم يورد الإمام النويري تفصيلًا في هذه المسألة، ولم يزد عليه إلا يسيرًا، حيث يقول:

"﴿سَنَكْتُبُ﴾[181] بنون المتكلم، وضم التاء في الأول على الأصل، والنصب في الثاني عطفًا على (ما) وبالمتكلم في الثالث"[72].

فنبه على أن هذه النون هي نون المتكلم؛ والتي يتكلم بها- للعظمة -رب العزة والجلال، ونبه أيضًا على أن ضم التاء هو الأصل؛ لأن الأصل في العربية هو البناء للفاعل، لا للمفعول.

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

1. أهمية نظم الدرة لابن الجزري وشروحها، ومن بين هذه الشروح شرح النويري والملحاني.
2. أخذا الشارحان كلام الناظم في المتن على ظاهره، وتركا الاستدراك عليه في تدقيق المسائل وتحريرها، والتي تكلم عنها المتأخرون، وتعقبوا الناظم فيها بالتحرير والتدقيق؛ مع اعتماد الكثير منهم على هذين الشرحين.
3. تميز الإمام النويري عن الإمام الملحاني بافتراض الإشكالات والأوهام التي قد ترد على شرحه، والرد عليها، مع اهتمامه بنقل الخلاف في أقوال المفسرين، وتميّز الملحاني عن النويري في توجيه القراءات في باب الأصول والفرش، كما اتفقا في شرحيهما على بيان أوجه العربية، وتوظيف ذلك في مسائل القراءات، وهذا مما يثري هذين الشرحين ويميزهما.
4. الثروة العلمية الكبيرة، المتمثلة في ضبط المتن عند الشراح المتقدمين، والذي ينبه عليه المتقدمون في نسخ المتن المخطوطة، فالغالب في ضبط المتن عند المتأخرين هو الاعتماد على ما يرد في الشروح، أو بالتلقي عن المسندين من المتأخرين.

ومن هنا؛ فإن أهم التوصيات التي خلصت إليها في ختام هذا البحث هي:

1. الدعوة إلى التنقيب عن نسخ المتن المخطوطة واستخراجها، وتحقيقها ودراستها، والاعتماد عليها مباشرة في ضبطه وتصحيحه.
2. استقصاء جهود النويري، و الملحاني، وآرائهما وترجيحاتهما في علم القراءات، ودراستها ونشرها.
3. دراسة الجوانب العلمية التي يتناولها الإمام النويري والملحاني في هذا الشرح؛ كتوجيه القراءات ومعانيها، والمسائل النحوية والصرفية واللمسات البلاغية، وما يوردونه من شواهد العربية.

4. التوجه إلى الدراسات التحليلية، والمقارنة لشروح متون القراءات عمومًا، ودراسة مناهج المؤلفين فيها.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر ترجمته عند: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 246/9.

(2) نفسه: 248/9.

(3) الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 30. الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ: 322.

(4) الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 25< الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ: 322، وهو نقلًا من كتاب التراجم لإبراهيم بن أحمد الأمين خليل، مخطوط.

(5) ينظر: النمازي، النور اللائح في ذكر مشايخ صالح: 88، 89.

(6) الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ: 322.

(7) منها: مخطوط من كتابة إبراهيم بن أحمد الأمين خليل، وهو عبارة عن أوراق فيها تراجم لكثير من علماء زبيد، نقل منه المؤرخ/ عبد الرحمن الحضرمي كثيرًا من التراجم وقد سبق ذكره آنفًا.

(8) الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ: 323.

(9) حققهما الفقير إلى الله تعالى كاتب هذه السطور، وهما قيد الطبع.

(10) الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ: 325.

(11) ابن الجزري، مقدمة متن الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية: 1.

(12) النويري، شرح الدرة المضية: 320/2.

(13) الملحاني، المناهل الروية: 225.

(14) النويري، شرح الدرة المضية: 333/2.

(15) أي: ثلاثة من القراء، وكل ما يأتي في هذا البحث من كلام الملحاني: وعليه ثلاثة أو أربعة، يقصد بذلك: القراء.

(16) الملحاني، المناهل الروية: 192.

(17) نفسه، والصفحة نفسها.

(18) نفسه، والصفحة نفسها.

(19) النويري، شرح الدرة المضية: 222/2.

(20) الملحاني، المناهل الروية: 227.

(21) النويري، شرح الدرة المضية: 24/2.

(22) نفسه: 270/2.

(23) ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر: 283.

(24) الملحاني، المناهل الروية: 73.

(25) النويري، شرح الدرة المضية: 423/2.

(26) نفسه: 315/2.

(27) وردت في موضعين: الإسراء، آية رقم (111)، النمل، آية رقم (93).

(28) النويري، شرح الدرة المضية: 139/1.

(29) الملحاني، المناهل الروية: 62.

(30) رواه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله عز وجل: "ونبئهم عن ضيف إبراهيم"، حديث رقم (3370)، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي بعد التشهد، حديث رقم (406).

(31) النويري، شرح الدرة المضية: 139/1.

(32) نفسه: 107/1.

(33) الملحاني، المناهل الروية: 88.

(34) النويري، شرح الدرة المضية: 142/1.

(35) نفسه، والصفحة نفسها.

(36) الملحاني، المناهل الروية: 65.

(37) النويري، شرح الدرة المضية: 163/1.

(38) الناشري، الإيضاح على متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للعشر: 103.

(39) الملحاني، المناهل الروية: 67.

(40) النويري، شرح الدرة المضية: 172/1.

(41) الملحاني، المناهل الروية: 69.

(42) نفسه، والصفحة نفسها..

(43) النويري، شرح الدرة المضية: 214/1.

(44) نفسه: 213/1.

(45) نفسه : 212/1.

(46) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 303/1.

(47) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر: 63.

(48) قال ابن الجزري، طيبة النشر: 207، وَالكُلَّ ثِقْ مَعْ خُلْفِ نَبِّئْنَاَ.....

(49) الملحاني، المناهل الروية: 84.

(50) النويري، شرح الدرة المضية: 82/2.

(51) الملحاني، المناهل الروية: 139.

(52) النويري، شرح الدرة المضية: 167/2.

(53) ابن الجزري، تحبير التيسير: 123.

(54) الملحاني، المناهل الروية: 169.

(55) النويري، شرح الدرة المضية: 243/2.

(56) الملحاني، المناهل الروية: 196.

(57) النويري، شرح الدرة المضية: 340/2.

(58) الملحاني، المناهل الروية: 228.

(59) هذا الموضع، والذي بعده وإن لم يكونا من مواضع الفرش من سور القرآن الكريم؛ إلا أن الناظم ألحقهما بالفرش في المتن.

(60) النويري، شرح الدرة المضية: 423/2.

(61) الملحاني، ا لمناهل الروية: 262.

(62) النويري، شرح الدرة المضية: 425/2.

(63) الملحاني، المناهل الروية: 262، وما بعدها.

(64) نفسه: 71.

(65) النويري، شرح الدرة المضية: 184/1.

(66) الملحاني، المناهل الروية،ص77.

(67) النويري، شرح الدرة المضية: 121/1.

(68) نفسه: 15/2.

(69) نفسه، والصفحة نفسها.

(70) الملحاني، المناهل الروية: 116.

(71) نفسه: 139.

(72) النويري، شرح الدرة المضية: 81/2.

المراجع

1) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، منشورات بيت الأفكار الدولية، السعودية، 1998م.

2) ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد، متن الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، ضبطه وصححَّهُ وراجعهُ، محمد تميم الزُّعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، 1414هـ.

3) ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر،دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

4) ابن الجزري، محمد بن محمد، تحبير التيسير في القراءات، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، 2000م.

5) ابن الجزري، محمد بن محمد، تقريب النشر في القراءات العشر، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

6) ابن الجزري، محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتصحيح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، 1994م.
7) الحبشي، عبدالله بن محمد، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004م.
8) الحضرمي، عبد الرحمن بن عبد الله، زبيد مساجدها ومدارسُها العلمية في التاريخ، المركز الفرنسي للدراسات بصنعاء، المعهد الفرنسي للدراسات العربية دمشق، 2000م.
9) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1991م.
10) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: أبي قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، المدينة المنورة، 2006م.

Arabic References

1) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Abī Ṣuhayb al-Karmī, Manshūrāt Bayt al-afkār al-Dawlīyah, al-Saʿūdīyah, 1998, (in Arabic).
2) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Muḥammad, matn al-Durrah al-muḍīyah fī al-qirāʾāt al-thalāth al-marḍīyah, ḍabaṭahu wṣḥḥḥahu wrājʿhu, Muḥammad Tamīm alzzuʿby, Maktabat Dār al-Hudá, al-Madīnah al-Munawwarah, 1414, (in Arabic).
3) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2003, (in Arabic).
4) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, Taḥbīr al-Taysīr fī al-qirāʾāt, Ed. Aḥmad Muḥammad Mufliḥ al-Quḍāh, Dār al-Furqān, al-Urdun, 2000, (in Arabic).
5) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, Taqrīb al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr, waḍʿ ḥawāshīhi : ʿAbd Allāh Muḥammad alkhlyḥy, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2002, (in Arabic).
6) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, Ṭaybah al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr, ḍabṭ & taṣḥīḥ : Muḥammad Tamīm al-Zuʿbī, Maktabat Dār al-Hudá, al-Madīnah al-Munawwarah, 1994, (in Arabic).
7) al-Ḥabashī, Allāh ibn Muḥammad, maṣādir al-Fikr al-Islāmī fī al-Yaman, al-Majmaʿ al-Thaqāfī, Abū Ẓaby, 2004, (in Arabic).

8) al-Ḥaḍramī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh, Zubayd masājiduhā wmdārsuhā al-ʿIlmīyah fī al-tārīkh, al-Markaz al-Faransī lil-Dirāsāt bi-Ṣanʿā', al-Maʿhad al-Faransī lil-Dirāsāt al-ʿArabīyah Dimashq, 2000, (in Arabic).
9) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-ḍaw' al-lāmiʿ li-ahl al-qarn al-tāsiʿ, Dār Maktabat al-ḥayāh, Bayrūt, 1991, (in Arabic).
10) Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, Ṣaḥīḥ Muslim, Ed. Abī Qutaybah naẓar ibn Muḥammad al-Fāryābī, Dār Ṭaybah, al-Madīnah al-Munawwarah, 2006, (in Arabic).